تسليم تحقيقات أحداث ماسبيرو ومحمد محمود والوزراء لقضاة التحقيق

القضاة لا يخضعون لأى رقابة من النائب العام أو النيابة العامة

أصدر المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام قرارا أمس بتسليم أوراق التحقيقات التى اجرتها النيابة العامة بحكم القانون فى وقائع ماسبيرو واحداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء الى قضاة التحقيق اللذن انتدبتهم محكمة استئناف القاهرة لاستكمال التحقيقات وإعلان نتائجها واحالة المتهمين فيها.

صرح بذلك المستشار عادل السعيد رئيس المكتب الفنى للنائب العام والمتحدث الرسمى للنيابة.

وأشار النائب العام.. الى أنه فى حالة انتداب قضاة للتحقيق فهم يختصون باستكمال اجراءات التحقيق التى بدأتها النيابة العامة فى كافة الوقائع بسؤال الشهود وأستجواب المتهمين والقبض عليهم وحبسهم والافراج عنهم واحالة المتهمين الى

■ المستشار عبدالمجيد محمود

المحاكمة الجنائية. وأن هؤلاء القضاة لا يخضعون فى هذا العمل لاى رقابة من النائب العام او النيابة العامة.

وتعيد النيابة العامة الإعلان عما سبق ان اغلبية أحداث منطقة ماسبيرو بناء على طلب بعض المتهمين فيها وأحداث شارع محمد محمود بناء على طلب المجنى عليهم وأحداث منطقة مجلس الوزراء وملجس الشعب بناء على طلب المجلس الاستشارى تم انتداب مستشارين من محكمة استئناف القاهرة والذين سبق الإعلان عن اسمائهم لاستكمال التحقيقات فى تلك القضايا والتصرف فيها.

وأن النيابة العامة قامت بتسليم كافة المحاضر والتحقيقات التى اجرتها الى قضاة التحقيق وبدأو فى مباشرة أعمالهم بالفعل ولا يوجد حاليا لدى النيابة العامة أية تحقيقات متعلقة بتلك الاحداث وأن النيابة العامة حالياً لا تختص بأى تحقيقات فى هذه الوقائع.

وأن قضاة التحقيق المنتدبون هم المختصون وحدهم دون غيرهم باستكمال التحقيقات فى تلك الاحداث وإعلان نتائجها للرأى العام عقب الانتهاء منها.